

المناولة الصناعية كمحدد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

خروبي سفيان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة 2

ميدون الياس

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي ايليزي

المخلص: تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية المناولة الصناعية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إذ توصلت الدراسة إلى أنه رغم التسهيلات و الحوافز المقدمة من طرف السلطات غير أن المناولة عموما و الصناعية خصوصا لا تزال محتشمة التواجد في الاقتصاد الجزائري بسبب مجموعة من العوائق الموضوعية و الظرفية، فيما اختتمت بمجموعة التوصيات أهمها الترويج الدولي للفرص الاستثمارية في الجزائر، و تسليس القوانين وفق استراتيجية البعد الكمي و النوعي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المناولة الصناعية، الاقتصاد الجزائري، الشراكة الخارجية.

Abstract: This research paper aims to highlight the role of outsourcing manufacturing to improve the small and medium enterprises performance into Algerian economy. However, the findings were precisely poor activity for outsourcing generally and manufacturing specifically in Algeria. Finely, this paper concludes with recommendation to the success outsourcing manufacturing which are; internationalize promotion for investments opportunities in Algeria, furthermore, simplify rules of creations based on the strategy of quantitative and qualitative approaches.

Keywords: small and medium enterprises (SMEs), outsourcing manufacturing, Algerian economy, partnership.

مقدمة:

أدى انخفاض أسعار النفط و ما تبعه من تراجع الناتج الإجمالي الخام بالسلطات الجزائرية إلى تغيير استراتيجية الانفتاح التجاري، فلجأت إلى الحماية التجارية كآلية للحد من نزيف العملة من جهة و من جهة أخرى لتشجيع الإنتاج المحلي و الضغط على الشركات المنتجة العالمية، لإدماج جزء من سلاسلها الإنتاجية في الجزائر.

و باعتبار غياب شراكات كبرى في الجزائر خارج قطاع الطاقة، التي تتولى عملية الشراكة فيبقى الحل في الشراكة مع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في شكل المناولات بمختلف أنواعها. بلأن الشركات العالمية عادة ما تفضل هذا النوع من الشركات لمجموعة من الأسباب و الدوافع.

و تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الورقة البحثية الانطلاق من التساؤل التالي: ما هو دور المناولة الصناعية في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. و للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في ثلاث محاور أساسية هي: أولا وضع إطار تعريفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أدائها في الاقتصاد الجزائري، ثم التطرق إلى المناولة الصناعية من حيث المفهوم و الأسباب و الجدوى الاقتصادية لها في المحور الثاني، أما المحور الثالث فعالج واقع المناولة الصناعية في الجزائر من خلال تنظيمها القانوني و الأجهزة المنوط بتسييرها و أخيرا العوائق التي تحد من تطورها و نجاحها.

المحور الأول: ماهية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنعرض في هذا المحور أهم النقاط التي توضح مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

1. تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتجهت الجزائر غداة استقلالها شرقا، بالاعتماد على الخيار الاشتراكي القائم على الصناعات الثقيلة وما تبعها من دعم شركات الكبرى العمومية، والإهمال التام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى غاية مراجعة هذا الخيار، بالتوجه صوب التحرير الاقتصادي و تشجيع تواجد هذا النمط من المؤسسات في الاقتصاد، حيث نتج عنها وضع تعريف محدد و متفق عليه تتعامل به نعرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المدونة القانونية الجزائرية:

النوع/ المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)
الصغرى	9-1	20-1	10-1
الصغيرة	49-10	200-20	100-10
المتوسطة	250-50	2000-200	500-100

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم (18/1) ، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77 الصادر في 30 رمضان عام 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001، ص ص (5-6).

حيث أن أهم معيار في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو معيار الاستخدام، من خلال عدد العمال باعتباره معيار سهل التحصيل إحصائيا، مع إبقاء معيارين متغيرين في الاستخدام هما (رقم الأعمال، مجموع الحصيلة السنوية)، قصد الوصول إلى وضع حصر دقيق جدا للم ص م مثلا المؤسسات التي تستوفي معيار عدد العمال و ولا تتوفر فيها إحدى المعيارين الآخرين لا تعتبر من

الم ص م كما يشترط القانون التوجيهي أن تستوفي هذه المؤسسات معيار الاستقلالية¹.

2. تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري: شهد عدد الم ص م تطورا ملحوظا من حيث العدد في الاقتصاد الجزائري خلال سبعة سنوات الأخيرة، لتعكس الإرادة سياسية القوية في إنماء هذا القطاع الحيوي، حسبما هو موضح في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2009-2015)

مؤسسات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
خاصة	408.155	482.892	511.856	550.511	601.583	656.979	934.037
عمومية	598	560	572	557	557	542	532
حرفية	162.085	135.623	146.881	160.764	175.676	194.562	/
المجموع	570.838	619.075	659.309	711.715	777.816	851.511	934.569

المصدر : من اعداد الباحثان إعتقادا على نشرية المعلومات الإحصائية للأعداد 18،20،22،24،26،28،الخاصة بالسنوات 2009،2010،2012،2013،2014،2015 ،وفق الصفحات (08،09،13،07،09) على الترتيب .

ارتفعت نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من قرابة 70% سنة 2009 إلى أكثر 99% سنة 2015، على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة و تطور ثقافة المقاوله من جهة أخرى، فضلا أن قرابة ثلث هذا تعداد يشتغل في القطاع الحرفي.

3. تعداد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إن ما يمكن قطاع الم ص م من امتصاص البطالة هو نمط إنتاجه الذي يركز على اليد العاملة و لكن ما يهمنا هو معرفة مدى تقدم هذا القطاع في توفيره لمناصب الشغل مع التدقيق في كل فرع من فروعها حيث نشير إلى نقطة في غاية الأهمية مفادها هو الزيادة في عدد الم ص م لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستمرة في التشغيل حيث هذا يرتبط بطبيعة توجه المؤسسة بمعنى حجم المؤسسة من ناحية عدد العمال ، إذ في بعض سنوات دراستنا نجد ارتفاع كبير في عدد مؤسسات القطاع و لكن هذه الزيادة إذا كانت من طرف المؤسسات الصغرى فإنها لا تستوعب الكم العالي من العمال مقارنة مع المؤسسات المتوسطة.

الجدول رقم (03) : تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2009-2015)

السنوات	عدد مؤسسات القطاع	عدد مناصب الشغل	معدل نمو مناصب الشغل %
2009	625069	1 587 343	3.06
2010	619072	1 625 686	2.42
2011	659309	1 724 197	6,06
2012	711275	1848117	6,70
2013	777259	2001892	7,68
2014	851 511	2151232	7,64
2015	934 569	2 371 020	10,22
متوسط نسبة نمو مناصب الشغل			7,66

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للأعداد 18،20،22،24،26،28،الخاصة بالسنوات 2009،2010،2012،2013،2014،2015، وفق الصفحات (17،14،11،13،10،12) على الترتيب .

إن الجدير بالذكر أن قطاع الم ص م عرف نسبة نمو معتبرة لمناصب الشغل التي يوفرها حيث بلغ المعدل المتوسط وفق السنوات المدروسة نسبة 7,66%، و في ذات السياق تشير الإحصائيات إلى أن الم ص م تلعب دورا مركزيا في اقتصاد الاتحاد الأوربي، حيث تمثل 99 % من مجمل النسيج المؤسساتي، و تبقى نسبة 1% تمثل المؤسسات الكبرى و المجمعات التي تتعامل مع الم ص م مثل المقاولات الباطنية (التعاقد من الباطن)، حيث تمثل بدول الاتحاد الأوربي مجتمعة لعام 2010 حوالي أكثر من 75% من حصة سوق العمل².

4. واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام: نقصد به السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة و نلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة المجالات الصناعية و الزراعية و الخدمية أنها تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الداخلي الخام أكثر ما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة و النامية و هذا من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج³.

و تجدر الإشارة هنا إلى نقطة جد هامة مفادها أن الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت تقدم إحصائيات عامة في ما يخص المساهمة في PIB بمعنى تجزئة المؤسسات إلى قطاع خاص و قطاع عام، أما في هذه النشرة للمعلومات الإحصائية الحديثة "2016" تم القيام بدراسة معمقة هدفت إلى إظهار مساهمة كل فرع من ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم و عليه نلاحظ أن المؤسسات الصغرى "TPE" هي الأكثر مساهمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ 699.3 مليار دينار جزائري

أي بنسبة 30% مقارنة مع المؤسسات الكبرى البالغ مساهمتها 796 مليار دولار أي بنسبة 33%، كما نضيف في ذات السياق ان النشاط الأكثر مساهمة في الناتج الداخلي الخام هو نشاط الصناعات الغذائية البالغ قيمة 1 131,6 مليار دينار جزائري بالنسبة لسنة 2014 الذي عرف نسبة نمو معتبرة تقدر بـ 8% مقارنة مع سنة 2013، بالتالي يتصدر نشاط الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بنسبة 44% من إجمالي الأنشطة المساهمة في الناتج الداخلي الخام⁴. و للتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013-2014)

الوحدة : مليار دينار جزائري

المؤسسة/ السنوات	2013	2014
9-1	699,3	775,7
49-10	381,6	401,4
249-50	466,1	554,3
250 و أكثر	796,0	861,6

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2016، ص 28
 متاح على الرابط: http://www.mipmepi.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf

5. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة: تمثل القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي تضيفها المؤسسة مهما كان حجمها كما تمكننا من قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة ، و نظرا لهذه الأهمية سوف نبرز مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في القيمة المضافة كما يلي:

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب الحجم

الوحدة : مليار دينار جزائري

المؤسسة/ السنوات	2013	2014
9-1	130,2	157,9
49-10	74,9	86,3
249-50	117,9	145,0
250 و أكثر	244,6	250,3

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2016، ص 29 متاح على الرابط: http://www.mipmepi.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf

إذن من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول الذي أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور محوري في دعم الاقتصاد الجزائري من خلال ما يساهم في القيمة المضافة. كما نشير ان النشاط المهيمن من بين النشاطات المساهمة في القيمة المضافة حسب نفس نشرية

المعلومات الإحصائية هو أيضا نشاط الصناعات الغذائية الذي بلغ قيمة 184 مليار دينار جزائري سنة 2014.

- من خلال عرض مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أهم مؤشرين اقتصاديين يمكن القول أن لهذه المؤسسات قدرة معتبرة في دعم الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال نشاط الصناعات الغذائية الذي نلاحظ انه نقطة قوى لها يمكن لها أن تعززه و تطوره من خلال المناولة الصناعية .

المحور الثاني: مفهوم المناولة الصناعية:

تعريف المناولة الصناعية: المناولة الصناعية هي عبارة عن قرار مؤسسة تدعى "بالمؤسسة الامرة" تفويض من مؤسسة اخرى تدعى "المؤسسة المناولة" لتنفيذ مهمة لصالحها، وفق دفتر مواصفات مسبق، وتؤدي هذه المهام الى انجاز منتج او خدمة خاص بالمؤسسة الامرة، حيث تحتفظ هي بالمسؤولية الاقتصادية النهائية للمنتج⁵.

و استنادا لتعريف بعض الباحثين و المنظمات الدولية و الإقليمية يمكننا تعريف المناولة الصناعية على انها عبارة عن مجموعة من العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج، حيث تقوم من خلالها المؤسسة الامرة بتكليف المؤسسة المناولة لتنفيذ جزء من عمليات الإنتاج بناءا على دفتر مواصفات مسبق يحدد فيه المعايير التقنية وشروط التسليم والتزامات كل طرف.

2. أشكال المناولة الصناعية: يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة و القدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى و نوع المهام التي تسعى المنشآت المعنية إلى تحقيقها، حيث يمكن تصنيفها إلى صنفين حسب البعد الجغرافي⁶:

- المناولة الوطنية: (sous-traitance nationale): حيث تتمتع المنشآت المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية و تمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

- المناولة الدولية: (sous-traitance internationale): إذ تختلف جنسية المنشآت المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها.

و تأخذ المناولة سواء على المستوى المحلي أو الدولي عدة صيغ و من أهمها ما يلي:

أ. مناولة طاقة الإنتاج: (Sous – traitance de Capacite): يقصد بها قيام المنشآت المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة، بإبرام عقد مناولة مع منشآت أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب عليها أو عطل فني أصاب أجهزتها (تعاهد ظرفي)، أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي (التعاهد البنوي).

ب. مناولة التخصص: (Sous- traitance de Spécialité): في بعض الحالات لا تتوفر المنشآت المقدمة للأعمال على البنى الأساسية اللازمة أو التقنيات و التخصصات المطلوبة لصناعة منتج معين و لمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة (مناولة) تتوفر على التجهيزات و التكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتج المطلوب حسب شروط منافسة.

ج. مناولة الخدمات (Sous- traitance de service): تفضل عديد المؤسسات اللجوء إلى المكاتب و المؤسسات المتخصصة لأداء عدة أعمال كانت تقوم بها بنفسها، كالتيشير المحاسبي المالي، النقل، الأمن... الخ، حيث يتطلب هذا النوع كفاءة و نظام متخصصا أين تقوم بورصات المناولة و الشراكة بدور كبير لاسيما للأمريين بالعمل.

د. مناولة الصيانة (Sous- traitance de maintenance): حيث تلعب تكاليف عمليات الصيانة دورا مهما في توجيه نشاط المؤسسة، في هذا الإطار تعتبر المناولة ذات أهمية قصوى، فهي تمكن من تخفيض أسعار عملية الصيانة و الحد من وقت توقف الآلات.

3. أهمية المناولة الصناعية: تمثل المناولة الصناعية أهمية كبيرة في عالم الصناعة اليوم ويمكن حصر بعض عناصر أهميتها في⁷:

- أ. تنظيم النشاط: تقوم المناولة بتنظيم النشاط بين الأمريين والمنفذين.
- ب. تحقيق التخصص: عند قيام الأمريين بالأعمال بتقديم مناولات للصناعات الصغيرة فإنهم يأخذون بتطبيق وتحقيق التخصص في العمل وبالتالي يتفرغون لإنجاز مهام أخرى.
- ج. تقسيم العمل: تؤدي عملية المناولة الصناعية إلى تقسيم العمل بين عدة أطراف مما يسهل عملية التنفيذ.
- د. الحد من النفقات: عند منح عمل معين في شكل مناولة فإن الشركة الأمرة في كثير من الأحيان تحد من نفقات خاصة في مجال تدريب عمالها على أعمال ليسوا قادرين على إنجازها بمثل كفاءة متخصصين غيرهم، غير الكثير من التكاليف الثابتة التي تصبح عائق في مجال إنجاز العملية.
- هـ. زيادة الكفاءة: أثبتت الكثير من التجارب الدولية في مجال المناولة الصناعية أن هذه الأخيرة تكسب الشركات المنفذة للمناولة كفاءة معتبرة و متزايدة مع كل عملية جديدة تجعل منها خبيرة في مجال نشاطها وتحولها شيئا فشيئا إلى صناعات متوسطة ثم شركات كبرى.

و. تعظيم المكاسب: تزداد مكاسب طرفي المناولة (الآمر والمنفذ) نظرا لتركيز كل طرف في مجال محدد لكن نجد أن الصناعات الصغيرة هي الأكثر استفادة من هذه العملية لأنها تضمن الاستمرار في النشاط وبالتالي ضمان البقاء في السوق.

ز. رفع القدرة التنافسية: تشتد المنافسة بين الصناعات الصغيرة للحصول على المناولة مما يزيد تنافسية هذه المؤسسات ويجعلها أكثر دراية بميزاتها التنافسية وبالتالي المقدرة على المناورة والتميز.

4. أسباب المناولة الصناعية: تلجا المؤسسة الأمر إلى المناولة نظرا للأسباب التالية⁸:

- السبب الأول متعلق بتكلفة النشاط: إذ تلجأ المؤسسة إلى المناولة إذا كانت تكلفتها اقل، مقارنة لو كانت تقوم بالنشاط بنفسها، كون أن المؤسسة المناولة تكون متخصصة في مجالها، وبالتالي تتوفر على التجهيزات و المستخدمين المهنيين للنشاط المناول، كذلك تعدد زبائن المؤسسة المناولة يسمح لها بتحقيق إنتاجية لا تتوفر لدى المؤسسة الأمر و هذا ما يقلل سعر تكلفتها و ما يسمح لها بعرض السعر تنافسية.
- السبب الثاني مرتبط بمرونة المناولين: فهذه المرونة هي السبب الرئيسي للجوء المؤسسات الأمر إلى المناولة هنا كذلك يعزز تعدد زبائن المؤسسات المناولة مرونتها. فضلا عن أسباب أخرى هي⁹:

- إعادة تركيز المؤسسة على مهنتها الأصلية: إذ صناعة السيارات تركز نشاطاتها على التصميم و تجميع و تسويق، في حين تشتري من المناولين خاصة، جميع الأجزاء الضرورية، التي قد تتجاوز 60% من سعر السيارة.
- اللجوء إلى مختصين في مجالات معين الذين غالبا ما يكونوا المناولين مختصين فالتطور الحاصل في التقنيات الجديدة الإنتاج أدى إلى مستوى فائق التطور في تصميم الإنتاج قصد صنع منتج ذات مواصفات عالي بصفة فعالة و مربحة.
- رفع جودة المنتجات أو الخدمات و رفع الثقة في الالتزام بآجال تسليم المنتجات.

المحور الثالث: واقع المناولة الصناعية بالجزائر

في الواقع لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة في الجزائر، كما لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثر النشاطات جلبا للاستثمار.

و انطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة، حيث تبين أن نجاح المناولة الصناعية والاستفادة منها بشكل فعال يظل مرهونا بتوفر السياسات والتشريعات اللازمة واستحداث الهياكل التنظيمية المتخصصة كمراكز المناولة والشراكة والجمعيات المهنية والوحدات الإدارية.

1. مفهوم مراكز المناولة¹⁰ مراكز المناولة، عبارة عن " أجهزة فنية معلوماتية تقوم بتقديم خدمة من الخدمات المتكاملة يتم اختيارها بأقصى كفاءة لتتناسب مع حاجيات التعاقد وتنمية المناولة بين المنشآت الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي ومن مهامها:
 - القيام بجمع وتحليل وخرن وتحديث مستمر للمعلومات الخاصة بفرص المناولة المتاحة التي تعرضها المؤسسات الطالبة للأعمال و تعميمها على المنشآت المنفذة وتقديم الاستشارات الفنية اللازمة في مجال إبرام العقود للجهات التي تحتاجها.
 - تنظيم المعارض المهنية والعكسية في مجالات المناولة والشراكة والتكنولوجيا.
 - تنظيم دورات تدريبية وندوات وورش عمل متخصصة في المناولة الصناعية لصالح أطر المؤسسة المقدمة والمنفذة للأعمال.
 - إعداد الدراسات والإحصاءات اللازمة لتنمية قطاع المناولة.
2. المراكز الداعمة لنشاط المناولة :

1.2 المجلس الوطني لترقية المناولة: لقد بادرت الجزائر إلى إنشاء مجلس وطني يسعى إلى ترقية المناولة تحت إشراف وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتبرت أن المناولة هي الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹¹، و تتمثل أهم مهامه إلى¹²

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني
 - تشجيع التحاق الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتيار العالمي للمناولة
 - ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أو أجانب
 - تشجيع قدرات الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في إطار المناولة
 - تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.
- من خلال قراءة لهذه المهام الذي أوكلت لهذا المجلس نلاحظ أنه أنشأ ليأخذ بيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة بالدرجة الأولى.

2. إنشاء شبكة لبورصات المناولة و الشراكة: إن البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما¹³:

- مشروع PNUD-DP/ALG/1990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.
 - مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب
- أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

إن بورصات المناولة و الشراكة عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة و ذات هدف غير مريح وتخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

لتسهيل وتقريب عالم المناولة أنشأت مجموعة من الفروع في الجهات الأربعة من الوطن كي تكون في موقع يناسب الصناعات المهتمة بهذا النشاط

- بورصة الوسط: مقرها الجزائر العاصمة، أسست سنة 1991

- بورصة الشرق: مقرها ولاية قسنطينة، أسست سنة 1993

- بورصة الغرب: مقرها ولاية وهران، أسست سنة 1998

- بورصة الجنوب: مقرها ولاية غرداية، أسست سنة 1999

و تتمثل مهام هذه البورصات في ¹⁴ :

- إنشاء بنوك معطيات حول الصادرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرض المناولة.

- ترقية المنتج الوطني و المساواة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية و السعر.

- تنظيم أيام تقنية و صالونات للعرض بهدف تقارب أصحاب الأوامر و المناولين.

- تسييس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين و الذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية.

3. معوقات تنظيم وتنشيط المناولة الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعترض المناولة الصناعية في سبيل انتشارها و استخدامها في الجزائر كغيرها من الدول النامية عديد من المعوقات، على سبيل الذكر لا للحصر ¹⁵:

- ضعف وعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها.

- عدم الوعي بأهمية المناولة الصناعية في أوساط الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم ثقة الصناعات الآمرة في قدرات هذه الصناعات في تنفيذ هذه المناولات الصناعية.

- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري.

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى الصناعات الكبيرة.

- النقص الفادح في وسائل ترويج ونشر ثقافة المناولة الصناعية بين أوساط الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء هيئات بمعايير دولية و ما يتبعها من سن للقوانين و التنظيمات لا تتماشى في

غالب الأحيان مع طبيعة ومتطلبات السوق الجزائرية مما يجعل هذه القوانين بعيدة عن

التنفيذ ¹⁶.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة في محاورها الثلاثة إبراز دور و مكانة المناولة الصناعية في الترقية بأداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، إذ توصلت أن نشاطها الاقتصادي مازال جد محتشم من حيث الكم أو من حيث الأداء و النشاط. كما تتمثل المناولة بتكليف المؤسسة المناولة بتنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية، قد تكون وطنية أو دولية، كما تأخذ أربع صيغ و لها عدة منافع اقتصادية.

في الواقع لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة في الجزائر إلى غاية صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر النشاطات جلبا للاستثمار، و التي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة، غير أن هذه السياسة اصطدمت بمجموعة من العوائق و التحديات نحاول الحد منها من خلال رفع التوصيات التالية:

- العمل على نشر ثقافة المقاولاتية في الأوساط الطلابية و الشبابية.
- العمل على تشجيع المناولة عموما و الصناعية خصوصا في أوساط الأعمال.
- إنشاء هيئات في الأوساط الدولية تعمل بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية قصد الترويج للفرص الاستثمارية في الجزائر و تشجيع الشراكة بمختلف أنواعها.
- إعادة النظر في القوانين و تسهيل إجراءات تأسيس المناولات وفق استراتيجية اقتصادية على البعد الكمي و النوعي .

قائمة المراجع:

- ¹ نقصد بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل المؤسسة أو مؤسسات أخرى.
- ² أوصيف لخضر، علماوي أحمد، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 07.
- ³ توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002 ، ص 31
- ⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002 ، ص 31.

⁵ Jean marie pitrou, la sous-traitance : gagnant/gagnant, édition ellipses, paris, 2007, p09.

⁶ بن الدين محمد، دور مراكز المناولة في دعم و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى بورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة - ناحية الوسط، مجلة الحقيقة، العدد 2012، 21، ص 215.

⁷ إسماعيل جوامع، فائزة بركات إستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنشيط وتنظيم المناولات الصناعية "التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 02 و 03 ديسمبر 2008، ص 08.

⁸ Jean marie pitrou, op cit, pp13-15.

⁹ علوي فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق، ص ص (55-56)

¹⁰ بن الدين محمد، نفس المرجع السابق، ص 220.

¹¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 20 و 21 من القانون رقم (18/1) ، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 77 الصادر في 30 رمضان عام 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001، ص (7) متاح على الرابط التالي <http://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2001/A2001077.pdf> اطلع عليه 2016/11/21.

¹² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 20 و 21 من القانون رقم (18/1) ، نفس المرجع السابق، ص ص (7،8).

¹³ عمر شريف زكية بن زروق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسير جامعة محمد بوضياف - المسيلة 15-16 نوفمبر 2011، ص 10

¹⁴ سمير بن عمور، علي الشايع، الإبداع و الابتكار كمدخل استراتيجي لتطوير المناولة الصناعية ، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 11 ، الأردن، جوان 2013، ص 18.

¹⁵ بن الدين محمد، نفس المرجع السابق، ص 222.

¹⁶ إسماعيل جوامع، فائزة بركات، نفس المرجع السابق، ص 12.